

المال والاقتصاد

«برقان» الكويتي يستحوذ على ٢٥% من أسهم بنك FEM

أعلن بنك «برقان» الكويتي أنه أتم بنجاح عملية الاستحواذ على ٢٥% من أسهم بنك FEM في مالطا. وأوضح البنك أن عملية الاستحواذ كانت مشروطة باستيفاء متطلبات نقل ملكية الأسهم، وفقاً للإجراءات المعمول بها في مالطا. وأشار إلى أن بنك برقان هو الذراع المصرفية لمجموعة مشاريع الكويت القابضة.



«ممتلكات» تعلن انطلاق سلسلة ندوات وجلسات حوارية لرجال الأعمال



أعلنت شركة ممتلكات البحرين القابضة «ممتلكات»، الذراع الاستثمارية للمملكة البحرين، انطلاق سلسلة من الندوات والجلسات الحوارية المخصصة لرجال الأعمال والمستثمرين في البحرين في مطلع الأسبوع القادم في الكابيتال كلوب.

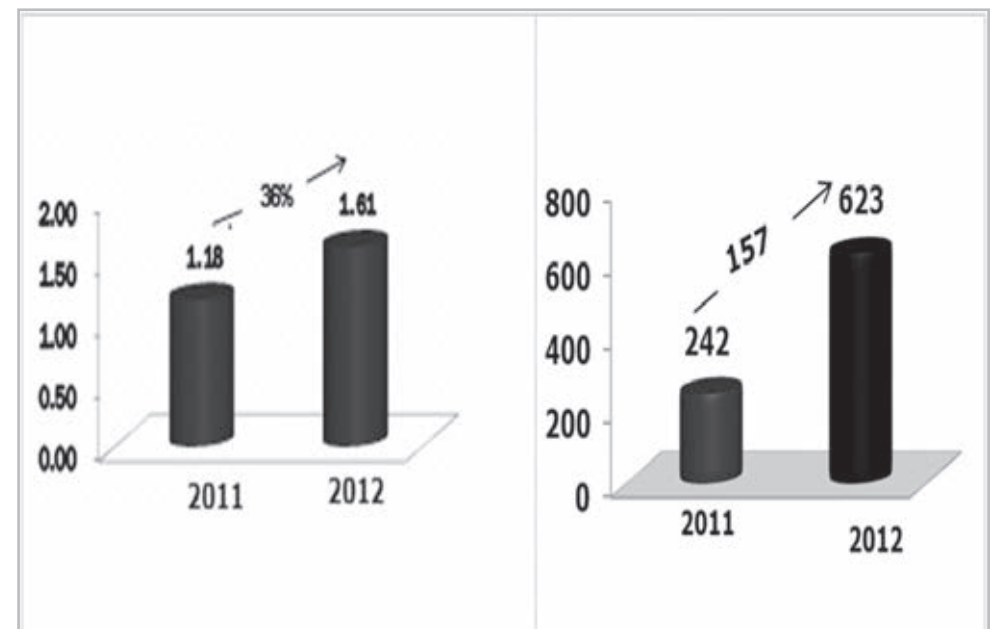
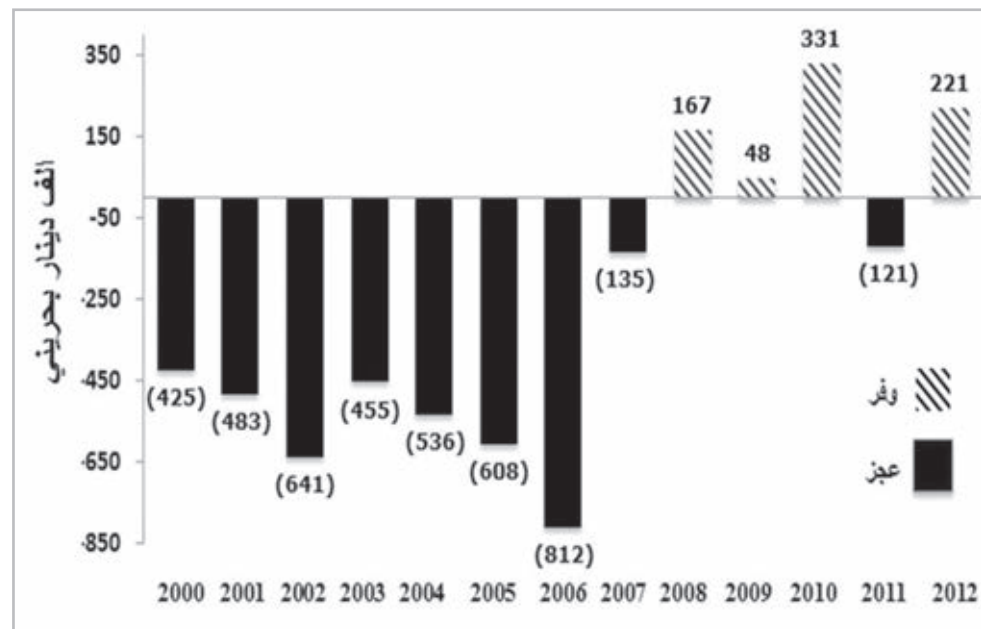
وكانت ممتلكات قد أعلنت سلسلة الندوات هذه وأنها ستطلق

بالندوة الأولى في يوم الأحد ٣٠ يونيو ٢٠١٣، حيث سيتم التركيز على قطاع الأئمنوم. وتكون هذه الندوات من جلستين أولهما جلسة مغلقة خاصة بممثلي شركة ممتلكات في مجالس إدارات الشركات التابعة لها في مجال القطاع الصناعي، حيث تقوم ممتلكات بتدشين النسخة الأولى من كتيب دليل المديرين والذي يعد مرجعاً مهماً مساهم في صياغة نخبة من المختصين في هذا المجال على المستوى المحلي والعالمي، ويشمل هذا الكتيب أهم مفاهيم الحوكمة ومسؤوليات أعضاء مجالس الإدارة لتطبيق أعلى معايير حوكمة الشركات.

أما الجلسة الثانية فهي عبارة عن جلسة عامة مفتوحة لرواد الأعمال في القطاع الصناعي، وتقدم نظرة عامة على استراتيجية ممتلكات الاستثمارية في مختلف القطاعات الصناعية قطاع الأغذية وقطاع التصنيع، وبالأخص قطاع الأئمنوم. وصرح محمود هاشم الكوحي، الرئيس التنفيذي لشركة ممتلكات: «يسرنا استضافة هذه السلسلة من الندوات التي ستعود بالفائدة على رجال الأعمال، حيث ستقوم شركة ممتلكات بعرض توجيهاً استراتيجياً في القطاع الصناعي. ونأمل أن تكون هذه الندوات منصة لتلقي الملاحظات من رواد القطاع حول الفرص الاستثمارية المتاحة للشركاء والمستثمرين».

وصرحت شاهناز باقرافان مدير عام كابتال كلوب قائلة: «إنه لمن دواعي سرورنا أن نتعاون مع شركة ممتلكات في إطلاق هذه المبادرة التي تشكل خطوة رائدة في سبيل التنمية الاقتصادية للمملكة».

ومن المقرر أن تستمر هذه الندوات على مدار عام ٢٠١٣، حيث ستقوم الشركة من خلالها بتغطية عدة قطاعات أخرى.



زيادة ٣٦% عن عام ٢٠١١

١,٦ مليون دينار إيرادات هيئة البحرين للمعارض والمؤتمرات في ٢٠١٢

ونجح عن إدارة الأصول المالية للهيئة أفضل عائد مالي مما انعكس إيجابياً على الإيرادات الكلية للهيئة المحصلة بـ ١,٦١٠,٠٠٠ (مليون) وستماتة الف وعشرة الف دينار بحريني) مقارنة مع ١,١٨٠,٠٠٠ (مليون ومائة وثمانين الف دينار) أي بزيادة تساوي ٣٦% مقارنة مع عام ٢٠١١ مما أدى إلى ارتفاع الإيرادات المالية الصافية إلى ٦٢٣,٠٠٠ (ستماتة وثلاثة وعشرين الف دينار) وبنسبة تصل إلى ١٥٧% مقارنة مع عام ٢٠١٢ والذي انعكس بدوره إيجابياً على النتائج الختامية المالية لعام ٢٠١٢.

مراجعة طبيعية المصرفيات في كل العمليات والإيرادات. وتم تحقيق مراجعة عقود ايجارات المرافق التي تمت في السابق إضافة إلى توفير في المصاريف التشغيلية السنوية العامة يقدر بنسبة ٨% مقارنة مع الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٢. كما تم مراجعة عقود ايجارات مرافق المركز التي تمت في السابق والاستغلال الأمثل لعدد من المكاتب والمستودعات المتوفرة في المركز من خلال تأجيرها لشركات ومؤسسات تعمل في مجال تنظيم المعارض والفعاليات.

كشفت البيانات المالية المدققة لهيئة البحرين للمعارض والمؤتمرات للفترة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ تحقيق الهيئة الربحية خلال عام ٢٠١٢ والإعوم الأخيرة مقارنة بالعجز المالي في الأعوم السابقة، كما هو مبين من ملخص النتائج المالية ٢٠٠٠ - ٢٠١٢، كشفت أنه بالرغم من الوضع الاقتصادي العالمي العام الذي أثر على صناعة المعارض عالمياً تمكنت الهيئة من استحداث مصادر جديدة ومتنوعة للدخل من أجل تحسين مصادر إيرادات الهيئة طوال العام بما فيها استقطاب المعارض والفعاليات المتنوعة بالإضافة إلى

باشرت في تنفيذ استبيان تمهيداً لدراسة شاملة

الغرفة تستطلع آراء المنشآت الصغيرة والمتوسطة حول احتياجاتها

في التواصل معها، وسؤالاً آخر حول ما يمكن للغرفة أن تقوم به لتحسين خدماتها الموجهة للتجار والأعضاء. وحثاً لى محمود الشركات والمؤسسات التي لم تُجِب حتى الآن الغدر المطلوب من التجاوب مع الاستبيان إلى المشاركة وتقديم المعلومات المطلوبة للغرفة، مؤكداً على أهمية ضرورة التعاون مع الغرفة وموافاتها بالبيانات والمعلومات اللازمة، حيث إن مركز دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالغرفة يأمل في الحصول على أكبر قدر ممكن من معلومات الشركات والمؤسسات المشاركة، وهو الأمر الذي سيسهم في الخروج بنتائج أفضل ويحقق فائدة أوسع للقطاعات الاقتصادية، مؤكداً ومطمئناً مجتمع أصحاب الأعمال بأن المعلومات التي ستحصل عليها الغرفة ستكون لأغراض هذه الدراسة فقط، ولن يتم استخدامها أو الاستفادة منها لأية جهة أو أعمال أخرى، وذلك من خلال الرجاء بإعادة إرسال الاستبيان الذي تم تعميمه عليهم من جانب الغرفة عبر البريد الإلكتروني بعد استيفائه بالبيانات المطلوبة إلى مركز دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالطابق الأرضي في بيت التجار أو على البريد الإلكتروني sme@bccibh.



بدأت غرفة تجارة وصناعة البحرين في خطوات تنفيذ دراسة هامة للتعرف على احتياجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مملكة البحرين والسعي لمساعدتها في تلبية تلك الاحتياجات من خلال اقتراح برامج بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة، وتعكف الغرفة حالياً في إطار هذه الدراسة على رصد آراء وتصورات أصحاب الأعمال من خلال استبيان وزع على العديد من أصحاب الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وقد حثت الغرفة من خلال تصريح للطاقم بأعمال الرئيس التنفيذي نبيل آل محمود جميع الأطراف إلى التجاوب مع مركز دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة وقسم الدراسات بدعم المنشآت الكفالة بتنفيذ الدراسة وذلك بتقديم المعلومات والبيانات المطلوبة والتجاوب مع الاستبيان المخصص لهذا الموضوع والذي تم تعميمه على جميع أعضاء الغرفة.

وأكد آل محمود على الأهمية البالغة لهذه الدراسة، وقال إنها سوف تخدم في النهاية مصالح واهتمامات القطاع الخاص من خلال التعرف على الصعوبات التي تواجه تلك المؤسسات وذلك لتطوير وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة سواء من جانب الغرفة أو الجهات المعنية الأخرى.

وأضاف بيان الاستبيان سيساعد الغرفة على تحديد المعوقات والصعوبات التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبحرين، حيث تم وضع جدول بأهم تلك الصعوبات وتحديد أكثرها تأثيراً سواء من حيث تعدد الرسوم المفروضة عليها، أو من خلال وجود صعوبات تمويلية تفرضها البنوك على صاحب العمل عند رغبته في الحصول على قروض لتمويل مشروعه كتنويف دراسات جدوى أو ضمانات أو ارتفاع سعر الفائدة، وصعوبات أخرى تتعلق بتسويق المنتج المحلي داخل السوق البحريني بسبب منافسة المنتج الخارجي من خلال السعر، وصعوبة تسويق السلعة خارج البحرين نتيجة تكسر الشاحنات على جسر الملك فهد وتكرار التفتيش الجمركي، ووجود ركود في السوق يمتثل في ضعف القوة الشرائية، وتواضع البنية التحتية لترويج المنتج البحريني، بالإضافة إلى صعوبات تتعلق بالإجراءات الجمركية عند استيراد وتخليص البضائع، والمنافسة التي يواجهها التجار البحريني من بعض الأجنبي غير الحاصلين على ترخيص أو سجل تجاري لمزاولة العمل في القطاع الخاص.

كما يطلب الاستبيان من المشاركون تحديد جوانب الضعف في المنشأة، وحدد عدد من هذه الجوانب التي قد تشمل المحاسبية والتدقيق، التسويق، الجدوى الاقتصادية، العمليات، الموارد البشرية، استخدام

مصر تدعو السعودية لتمديد مهلة تصحيح أوضاع العمالة

الرياض (د ب أ): دعت مصر والهند وبنجلاديش السلطات السعودية لتمديد مهلة تصحيح أوضاع العمالة المخالفة لنظام العمل والإقامة حتى يستنى لهم الاستفادة من مهلة تصحيح الأوضاع. جاء ذلك في تصريحات لمسؤولين في سفارات البلدان الثلاث بالسعودية، معربين عن أمله في تمديد المهلة لفترة جديدة. وكان خادم الحرمين الشريفين قد وجه في أبريل الماضي وزارتي العمل والداخلية بإعطاء فرصة للعاملين المخالفين لنظام العمل والإقامة في المملكة لتصحيح أوضاعهم في مدة أقصاها ثلاثة أشهر، تنتهي في الثالث من يوليو المقبل.

وتلقت صحيفة عكاظ عن نائب المستشار العمالي في السفارة المصرية لدى المملكة عمرو عماد النجدي قوله إن مبادرة الغرفة التجارية في الرياض لتصحيح أوضاع العمالة المخالفة لنظامي العمل والإقامة مبادرة جيدة وذلك أيضاً ماعهدناه من وزارة العمل في الفترة المتعلقة بتصحيح أوضاع العمالة، حيث تسهل طريق كافة العمالة الوافدة لتصحيح وضعها.

وأكد أن هناك ميزة في قرار التصحيح وهي أن المملكة صححت أوضاع العمالة ولم تجبر أحداً على السفر وإن ذلك على شيء فإنه يدل على كرم هذه الأرض.

وأشار النجدي إلى أننا نطمح بكرم العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبد العزيز أن تمتد الفترة قليلاً خاصة وأنها مقبلون على شهر رمضان بسبب كثرة أعداد المخالفين والعمالة بنفس الوقت تسعى لتصحيح أوضاعها.

وأوضح أن السفارة استقبلت طلبات أصحاب عمل وبنفس الوقت استقبلت طلبات عمالة ترغب في تصحيح أوضاعها وبالتالي يتم التوفيق بين الطرفين بشكل نظامي، مشيراً في الوقت ذاته إلى أن أكثر الطلبات التي وصلت من شركات مقاولات.

الأزمة المالية تكبد عائدات قطاع السيارات بغرب أوروبا مئات مليارات اليورو

ميونيخ (د ب أ): انتهت دراسة حديثة أجريت في ألمانيا إلى أنه من المنتظر أن تكبد أزمة الأسواق المالية والديون السيادية في غرب أوروبا عائدات قطاع السيارات في هذه المنطقة خسارة بقيمة نحو ٣١٢ مليار يورو خلال الفترة بين ٢٠١٠ حتى ٢٠٢٠.

وأجرى الدراسة مركز فوكس سنت التابع لجامعة دويسبورج إيسن غربي ألمانيا، ونشرت مجلة فوكس الألمانية الصادرة الإثنين نتائجها. وأشارت توقعات فريدرياند دودنهوفر خبير السيارات بالمركز إلى أن مبيعات السيارات في غرب أوروبا ستراجع خلال الفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠٢٠ بمقدار ٢٤ مليون سيارة. في المقابل نكرت الدراسة أن مبيعات السيارات في غرب أوروبا كانت وصلت في الفترة بين عامي ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٧ (أي ما قبل الأزمة المالية) إلى نحو ١٤,٧ مليون سيارة سنوياً. وتوقع دودنهوفر أن تبلغ مبيعات السيارات خلال العام الحالي ١١,٢ مليون سيارة وهو أقل معدل لمبيعات سيارات الركاب منذ إنشاء الاتحاد الأوروبي وفقاً لدراسة مركز كار سنتر.

يذكر أن قطاع السيارات في غرب أوروبا يمر بأزمة عميقة منذ سنوات غير أن الشركات الألمانية الرائدة مثل أودي وبم وإي دبيلو ومرسيدس استطاعت أن تتجاوز تداعيات هذه الأزمة.



والتي ستقوم بتجربة حلولاها المتطورة في مطار البحرين الدولي بهدف تعزيز تدابير الأمن والسلامة.

ومن جانبه، علق الرئيس التنفيذي السيدجان بول جانكسي على توقيع المذكرة «نحن سعداء بالحصول على هذه الفرصة المميزة للتعاون مع شركة مطار البحرين لزيادة الأمن وتعزيز تجربة المسافرين بمطار البحرين الدولي، ونحرص في الشركة على ابتكار تقنيات جديدة وحلول متطورة للتصدي للتحديات الأمنية التي يواجهها قطاع الطيران. ويعد كشف النقاب عن تكنولوجيا MorphoPASS، في مطار البحرين الدولي، ونحن في شركة مطار البحرين فخورون بالتعامل مع هذه الشركة الرائدة، التي قدمت أنظمتها الأمنية لمطارات مهمة في جميع أنحاء العالم،

على هامش مشاركتها في معرض باريس الجوي ٢٠١٣، أبرمت شركة مطار البحرين مذكرة تفاهم مع شركة «Morpho» بالتعاون في مجال أمن الطيران. وقام مدير تسويق الطيران بشركة مطار البحرين وليد فخرو والرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة بشركة «Morpho» جان بول جانكسي بتوقيع مذكرة التفاهم في إطار المشروع التي ستنفذه الشركة الأخيرة على مرحلتين.

وتشمل المرحلة الأولى من المشروع مشاركة «Morpho» في معرض البحرين الدولي للطيران ٢٠١٤، حيث ستقوم بعرض مجموعة مختارة من الحلول الأمنية المتطورة. أما المرحلة الثانية ستضمن برنامجاً تدريبياً لمدة ستة أشهر لاختبار وتقييم نظام «MorphoPASS»، وهي